



AFRICA CENTER
FOR STRATEGIC STUDIES

تطوير استراتيجية الأمن القومي

دراسة حالة دولة السنغال

ورقة عمل (مسودة أولية)

الدكتور إميل ويدراوغو

تُعتبر السنغال نموذجًا للديمقراطية والاستقرار السياسي في إفريقيا. منذ الاستقلال، لم تشهد السنغال أي انقلاب ناجح. وبينما تعرضت الثقافة الديمقراطية السنغالية للاختبار مرارًا وتكرارًا من خلال الاضطرابات الاجتماعية والسياسية، امتنع الجيش عن تحدي النظام الدستوري. ونتيجة لذلك، تعززت الثقافة الديمقراطية في السنغال على مر السنين.

ومع ذلك، يستمر الصراع منخفض الحدة في الجنوب. في واحدة من أطول الصراعات الأهلية في إفريقيا، سعت "حركة القوى الديمقراطية في كازامانس" (MFDC) إلى استقلال كازامانس منذ عام 1982. ولهذا الصراع روابط قوية في غينيا بيساو وغامبيا المجاورتين، وكلاهما يشتركان في نفس مجموعات الديولا العرقية في كازامانس، وهي إرث إمبراطورية غابو. قاتل المتمردون السنغاليون وعناصر من النخبة العسكرية والسياسية في غينيا بيساو جنبًا إلى جنب وضد بعضهم البعض خلال الصراعات السابقة. تتحدد العلاقات بين السنغال وهذين البلدين إلى حد كبير من خلال المواجهة مع الانفصاليين.¹ وفي أبريل 2014، وقعت حكومة السنغال، تحت رعاية الرئيس ماكي سال، اتفاق سلام مع قادة حركة القوى الديمقراطية من أجل التغيير. ومنذ ذلك الوقت، استمرت محادثات السلام.

لا تزال السنغال في طور وضع استراتيجية أمنية وطنية شاملة لحماية مصالحها الأمنية الوطنية. لكن الدولة نجحت في وضع استراتيجيات فعالة لمواجهة التحديات والتهديدات التي قد تنشأ. ستدقق هذه الدراسة في السياسات الأمنية الحالية من خلال فحص الأطر القانونية والسياسات الأمنية، وهيكل الأمن القومي، وآليات المراقبة والإشراف، وكذلك تحديد التحديات التي تواجه الأمن القومي في السنغال.

1. أطر السياسات الأمنية

سياسة الدفاع: على عكس نيجيريا أو ليبيريا، لم تقم السنغال بعد بإضفاء الطابع الرسمي على سياسة الأمن القومي في وثيقة بيضاء (مسودة أولى لقرار أو وثيقة). لكن منذ عام 2001، تبنت الدولة نهجًا واسعًا للدفاع الوطني يتضمن مفهوم الأمن القومي. يتم تحديد سياسة الدفاع التي لا يمكن للعامة الوصول إليها من خلال المؤسسات المختلفة المشاركة في تطوير وتنفيذ الأمن القومي.²

سياسة الأمن الداخلي: تم تطوير استراتيجية الأمن الداخلي لعام 2015 من قبل وزارة الداخلية والأمن العام. وكان هدفها الأساسي هو تعزيز قدرة قوات الأمن فيما يتعلق بالتوقع والوقاية والعمل والاستجابة للتهديدات والتحديات الأمنية التي يواجهها البلد. ولهذا الغاية، تمت مراجعة وإعادة تحديد مهمة الوزارة وتنظيمها وإرفاقها بميزانية شاملة وواقعية لعام 2016. وتجدر الإشارة إلى أنه تم إيلاء اهتمام خاص للحماية المدنية. يعاني هذا القسم من نقص الموارد البشرية والمعدات الكافية.^{3 3}

2. هيكل الأمن القومي في السنغال

المؤسسات التي تساعد في تحديد وتنفيذ سياسة الأمن القومي في السنغال هي المجلس الأعلى للدفاع الوطني ومجلس الأمن القومي. كما أنها تلعب دورًا رئيسيًا في عملية الإشراف والمراقبة.

المجلس الأعلى للدفاع الوطني: تم إنشاء هذه المؤسسة بموجب القانون رقم 70-23 الصادر في يونيو 1970 وتم تنفيذها بموجب المرسومين رقم 96-177 الصادر في فبراير 1996 و 2001-753 الصادر في أكتوبر 2001. وهي تبحث في المسائل المتعلقة بالدفاع الوطني، وكما تصدر جميع الآراء والتوصيات المتعلقة بالدفاع الوطني التي تشمل ما يلي:

- إعداد الموارد الوطنية واستخدامها وحمايتها بما يضمن الدفاع الوطني؛
- الإدارة العامة والعسكرية للدفاع الوطني، وشروط استخدام القوات المسلحة في أوقات السلم والحرب وأثناء عمليات حفظ السلام؛
- التجنيد والدمج والتنظيم وتوزيع الموارد للقوات المسلحة.⁴

رئيس المجلس يتراأس المجلس مع عدد من الأعضاء الدائمين منهم رئيس مجلس الوزراء وكبير موظفي مكتب رئيس الجمهورية ووزير القوات المسلحة ووزير الاقتصاد والمالية ووزير الخارجية ووزير الداخلية ووزير العدل ووزير المناجم والطاقة والموارد المائية ووزير المعدات والنقل ورئيس أركان القوات المسلحة والقائد الأعلى لقوات الدرك وكبير موظفي رئيس الجمهورية والمفتش العام للقوات المسلحة والأمن العام للحكومة كما يتم دعوة أي عضو آخر في الحكومة لعضوية المجلس.

1 دافيد أوريجان وبيتر تومسون، تعزيز الاستقرار والمصالحة في غينيا بيساو: دروس من أول دولة مخدرات في إفريقيا.

2 العقيد ميسا نينانغ، تنفيذ سياسة الأمن القومي والحفاظ عليها: تجربة السنغال، ورشة عمل ACSS و DCAF في غينيا، (2011).

3 Ministère de l'intérieur et de la Sécurité Publique du Sénégal, La Politique de sécurité Intérieure, Anticipation et Réduction des Risques, 2015.

4 العقيد ميسا نينانغ، مرجع سابق

مجلس الأمن القومي: يجتمع مرة في الأسبوع برئاسة رئيس الجمهورية. ويضم أعضاء أكثر من المجلس الأعلى للدفاع الوطني، كما يتم تمثيل جميع الأجهزة المشاركة في الدفاع العسكري والاقتصادي والمدني.

مركز التوجيه الاستراتيجي: تخضع هذه الهيئة للسلطة المباشرة لرئيس الجمهورية، وتتمثل مهمتها في جمع جميع المعلومات الواردة من مختلف الوكالات الحكومية بشكل مركزي والتنسيق بين مختلف أجهزة الاستخبارات.⁵

تنسيق الأمن القومي: لا توجد وثائق رسمية تحدد مؤسسة تنسيق للأمن القومي. وهذا يشير إلى أن مجلس الأمن القومي يلعب هذا الدور.

3. آليات السيطرة والرقابة

البرلمان: تلعب لجنة الدفاع والأمن في البرلمان السنغالي دورًا رئيسيًا في تطوير سياسات الدفاع والأمن في البلاد وتنفيذها. اللجنة مسؤولة عن تحديد المبادئ الأساسية لسياسة الدفاع الوطني؛ ودراسة ميزانية وزارتي الدفاع والداخلية؛ ودراسة القوانين الإطارية التي تحدد أهداف الدفاع والأمن. تقوم لجنة الشؤون الخارجية بدراسة المعاهدات الدولية المتعلقة بقضايا الدفاع والأمن. تحتفظ اللجنة القانونية بالسلطة القضائية على قضايا حقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بالانتهاكات التي ترتكبها قوات الأمن.⁶

يتم تنفيذ رقابة المواطنين من خلال المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الأخرى.

4. التحديات والآفاق

التحديات الرئيسية: تواجه السياسة الأمنية في السنغال عددًا من التحديات، بما في ذلك عدم وجود وثيقة مكتوبة لسياسة أو استراتيجية الأمن القومي. ويؤثر هذا الوضع على فعالية آلية المراقبة والتقييم، والتنسيق بين خدمات الأمن، وإدارة الميزانية والموارد البشرية، والتخطيط والبرمجة طويلة الأمد.⁷ ومن المهم أيضًا الإشارة إلى وجود مسودة استراتيجية للأمن القومي بعنوان "آفاق استراتيجية الأمن القومي للسنغال" كما يمكن تطويرها وتنفيذها قريبًا.

آفاق سياسة الأمن القومي للسنغال: إنها وثيقة غير رسمية قدمها المشاركون السنغاليون في المؤتمر الذي نُظِم في الرباط (المغرب) في نوفمبر 2010 من قبل مركز الدراسات في الحقوق الإنسانية والديمقراطية (CEDHD Maroc) بالاشتراك مع مركز الرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF، جنيف). من الجدير بالذكر أن المشاركين السنغاليين يتحملون مسؤولية محتوى الوثيقة. ووفقًا للوثيقة، فإن الهدف الأساسي للأمن القومي السنغالي سيكون الدفاع عن وحدة أراضي البلاد، وأمن السكان، واستمرارية واستدامة المؤسسات. ويجب أن يتم ذلك من خلال عملية شاملة وتشاركية لجميع مكونات المجتمع السنغالي. حددت الوثيقة المصالح الوطنية للسنغال، والتهديدات الداخلية والخارجية المتمثلة وغير المتكافئة التي تواجه البلاد. كما اقترحت وضع أربعة عشر (14) استراتيجية قطاعية وثلاثة وعشرين (23) أداة تنفيذ لحماية المصلحة الوطنية للسنغال.⁸ على الرغم من أن الوثيقة ليست رسمية، إلا أنها تتميز بأنها تمهد الطريق لوثيقة استراتيجية الأمن القومي المقبلة.

الملخص

على الرغم من التقلبات المستمرة في الجنوب، فإن السنغال بلد مستقر مع مؤسسات ديمقراطية عاملة. تمكنت دولة السنغال من مواجهة تحديات أمنية كبيرة في سياق إقليمي يتميز بالتطرف العنيف والإرهاب دون استراتيجية أمنية وطنية مكتوبة بشكل رسمي. ستعزز استراتيجية الأمن القومي قدرة الدولة على الدفاع عن مصالحها الوطنية من خلال نهج شامل ومتناسك ومتمحور حول الإنسان يشمل جميع مكونات الأمة.

⁵ المرجع نفسه

⁶ مامادو ندياي، دور السلطة التشريعية في تطوير وتنفيذ سياسة الأمن القومي، ورشة عمل ACSS و DCAF في غينيا، 2011.

⁷ العقيد ميسا نيانغ، مرجع سابق، مذكور أعلاه.

⁸ Perspectives de Politique de Sécurité nationale pour le Sénégal, 2010.